

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



JSIE BISKRA
JOURNÉES SCIENTIFIQUES INTERNATIONALES SUR L'ENTREPRENEURAT

الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية

بعنوان

آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق

أيام 05/ 04/03 ماي 2011

إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -في الجزائر – تجربة ولاية سوق أهراس

الاسم و اللقب : بوفاس الشريف

الرتبة: أستاذة مساعدة قسم-أ-

الهاتف: 06 64 69 90 92

البريد الإلكتروني: Achraf1boufas@yahoo.fr

جامعة: المركز الجامعي محمد الشريف مساعدة سوق أهراس

الاسم و اللقب : بن رجم محمد حميسي

الرتبة: أستاذ محاضر قسم ب

الهاتف: 06 61 99 40 35

البريد الإلكتروني: benredjm_mk@yahoo.fr

جامعة: المركز الجامعي محمد الشريف مساعدة سوق أهراس



أصبح موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقي اهتماما متزايدا من طرف السلطات العمومية، فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها، باعتبارها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، و تنمية روح المقاوالتية و المبادرة الفردية، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية ووسيلة إيجابية لفتح آفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة وبإمكانها رفع تحديات المنافسة إذا توفر لها مناخ استثماري ملائم و تأهيل يساعد على الدعم و المرافقة

:انطلاقا من ذلك سنتناول في هذه المداخلة ثلاث محاور هي

.المحور الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

.المحور الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

.المحور الثالث: تجربة ولاية سوق اهراس





المداخلة

أولا : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

1 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

لقد كان هناك شبه إهمال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، من كل النواحي التنظيمية ، القانونية ، المالية ، و الإدارية ...، و هذا يدخل ضمن عدم الاهتمام بالقطاع الخاص ككل و عدم إتاحة الفرصة له ليلعب دوره في التنمية الاقتصادية لاعتماد الجزائر على المؤسسات الكبرى و إعطائها الأولوية في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني و كرهان للتنمية المتوازنة و الشاملة للالتحاق بركب الدول المتقدمة .

إن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات و التي أدت بها إلى التغيير التدريجي للسياسة الإقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة و الاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة و قد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الإقتصادي. و في هذا السياق الإقتصادي أنشئت في سنة 1994، وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات.

و كانت أولى محاولات إبراز هذا القطاع الهام و التعريف به قد تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الذي عرفها على أنها " كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا و تشغل اقل من 500 عامل و تحقق رقم أعمال اقل من 15 مليون دج ، و استثماراتها لا تتجاوز 10 مليون دج ، و تأخذ احد الأشكال التالية :

- المؤسسات التابعة للجماعات المحلية .

- فروع المؤسسات الوطنية .

- الشركات المختلطة .

- المؤسسات المسيرة ذاتيا .

- المؤسسات الخاصة.

ثاني محاولة لتعريف هذه المؤسسات جاءت من قبل المؤسسة الوطنية للهندسة و تنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، و قد عرفتها على أنها " كل مؤسسة تشغل اقل من 200 عامل و تحقق رقم أعمال من 10 مليون دج " .

المحاولة الثالثة للتعريف صدرت خلال الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية و هو التعريف المقترح من طرف السيد رايح محمد بلقاسم في مداخلته التي عنوانها ب : عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجبلي ، و عرفها كما يلي : " كل وحدة إنتاج و / أو وحدة خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل و تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عامة و هذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (بلدية و ولائية) " و وسع في تعريفه ليشمل وحدات الانجاز التابعة لقطاع البناء و الأشغال العمومية و باقي الوحدات الخدمية كالتجارة ، النقل ، التأمين .





تجربة ولاية سوق أهراس

إلا انه و بعد التسعينيات من القرن الماضي شهدت الجزائر تطورات اقتصادية هامة ، و تبنت إصلاحات هيكلية عميقة أعطت القطاع الخاص دورا كبيرا و متزايدا لأحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل الانفتاح الاقتصادي و العولمة ، و رغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و كذا في ظل الشراكة الاورومتوسطية و قد انعكس هذا التطور على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بلغ درجة كبيرة إلى أن أفردت الدولة وزارة خاصة تهتم بشؤونها سميت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1993 و وقع على عاتقها ما يلي :

- إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تأهيل المؤسسات القائمة و تحديثها والرفع من تنافسيتها.
- تقديم المساعدات التقنية و الإنتاجية و التسويقية.. الخ.
- تقديم المشورة اللازمة و فتح قنوات الاتصال .
- وضع الأطر القانونية و الإطار التشريعي لعمل هذه المؤسسات .
- القيام بالدراسات و الندوات و الملتقيات للتعريف بها .
- القيام بالإحصاءات الخاصة بالقطاع.

و في هذا الإطار قدمت الوزارة تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد الأحداث في الجزائر و المتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01 / 18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 / 12 / 2001 و الذي يعد مرجعا لكل برامج و تدابير المساعدة و الدعم لصالح هذه المؤسسات و إعداد و معالجة الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع ، و في المادة الرابعة جاء تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي : " تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات ، تشغل من واحد إلى مائتان و خمسين شخصا و أن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين دج ، و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دج ، و تستوفي معايير الاستقلالية" (1).

و قد جاء في المادة الخامسة تعريف المؤسسة المتوسطة بشكل مفصل إذ تنص على أن : " تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل من خمسين إلى مائتان و خمسين شخصا ، و يكون رقم أعمالها السنوي مليارين و مائتين مليون دج، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة و خمسمائة مليون دج " .

أما في المادة السادسة من نفس القانون فقد جاء تعريف المؤسسة الصغيرة كما يلي " تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة و تسعة و أربعين شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دج " .

نلاحظ من خلال التعاريف الواردة في المواد 4 - 5 - 6 - 7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اعتماده على عدد العمال أي المعيار العددي و على راس المال أي المعيار المالي لإيجاد حدود بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتوسطة و يميزها عن باقي المؤسسات الأخرى و وضع تعريف لها و هي أكثر المعايير شيوعا و استخداما .

و من خلال الجدول رقم (1) نبين المعايير الكمية المعتمدة لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



تجربة ولاية سوق أهراس

الجدول رقم (1) : المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الوحدة : مليون دج

نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
المؤسسة المصغرة	01	09	01	20	01	10
المؤسسة الصغيرة	10	49	20	200	10	100
المؤسسة المتوسطة	50	250	200	مليارين	100	500

المصدر : ا. خوني رابح و ا. حساني رقية (كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة بسكرة). آفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الجمع بين المعيار العددي (عدد العمال) و على راس المال أي المعيار المالي لإيجاد حدود ما بين المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة لاسيما في المواد 4-5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يعد مرجعا لكل برامج و تدابير الدعم و المساعدة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. " نصت المادة الرابعة على تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري 2 دينار و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة 500 مليون دينار " كما سبق توضيحه في الجدول.

2- مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تمتيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة و من أهم هذه الصفات يمكن ذكر ما يلي:

-سهولة التأسيس (النشأة):

تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات راس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب و البلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل. (2)





تجربة ولاية سوق أهراس

- الاستقلالية في الإدارة:

عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكيها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكيها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.

-سهولة وبساطة التنظيم:

وذلك من خلال التوزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.⁽³⁾

-مركز التدريب الذاتي:

تتسم هذه المؤسسات بقلّة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة. وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا، وهي بهذا المعنى تعدّ منبئا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإداراتها.

-تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلّة التعقيد:

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة. لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.⁽⁴⁾

-جودة الإنتاج:

إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.⁽⁵⁾

-توفير الخدمات للصناعات الكبرى:





تجربة ولاية سوق أهراس

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة أيدي عاملة)، حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موتورز" يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها اقل من 100 عامل.

(3) المؤسسات الصغيرة المتوسطة المقاوله:

تعتبر المقاوله من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الاقتصادية الحديثة، والمقاوله هي نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحدهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقا لشروط محدودة، تقوم بتحديدها المؤسسة الأولى والتي عادة ما تكون مؤسسة كبيرة، والمؤسسة الثانية تقوم بتنفيذ التعاقد والتي تكون في اغلب الحالات مؤسسة صغيرة. (6)

وفي السنوات الأخيرة أصبحت المقاوله إحدى السمات المميزة و المرافقة للعلومة، فالرأسمالية هي عملية هدم خلاق، حيث تحل شركات صغيرة محل الشركات الكبرى التي عجزت عن التكيف للأوضاع الجديدة، فمن أكبر اثنتي عشرة شركة في الولايات المتحدة الأمريكية من كانون الثاني 1990، لم يبق إلا شركة واحدة، أما باقي الشركات فقد تحولت إلى أجزاء صغيرة داخل شركات أخرى في شكل مقاولات.

فلقد اكتشف المنتجون انه بإمكانهم الاقتصاد في التكاليف، إذا ما تركوا مؤسسات أخرى صغيرة مختصة تنتج لهم ما يحتاجونه من معدات". (7)

-أشكال المقاوله الباطنية:

تأخذ الصناعات الصغيرة والمتوسطة المقاوله عدة أشكال:

*تنفيذ الأشغال: يتمثل هذا النوع في إقدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاوله على تنفيذ أشغال معينة لصالح جهة أخرى، وذلك في وقت عمل محدد مسبقا.

*الإنتاج: تقوم المؤسسات الصناعية في هذا الشكل من المقاوله الباطنية بإنتاج وصناعة قطع الغيار، والمكونات وبعض الأدوات...حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها مع الجهة المستفيدة من هذه العملية. (8)

*تقديم الخدمات: تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الخدمات في شكل تعاون مع الغير، وتتحدد أشكال المقاوله في هذه الحالة استنادا لطبيعة العلاقة التي تربط المؤسسات المقاوله بالمؤسسات المستفيدة من نشاط المقاوله الباطنية، وفي هذا الصدد نميز بين:

-المقاوله الباطنية لتدعيم القدرات الإنتاجية: (**sous traitance de capacité**):

في هذا النوع من المقاوله، تلجأ المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة الطلب المتزايد، وتعتبر هذه المقاوله مؤقتة لأنها تكون في فترات معينة حسب ظروف السوق.

-المقاوله المتخصصة (**sous traitance de spécialité**):





تجربة ولاية سوق أهراس

في هذا الصنف تكون المقابلة مستقلة عن الظروف الاقتصادية (ظروف السوق). وتلجأ المؤسسات الكبيرة لتنفيذها، أو أنها لا ترغب في إنتاجها لأسباب تتعلق باستراتيجيتها، وأنها لا تملك الإمكانيات الكافية لتغطية طلبات السوق، ولقد بدأت تتطور هذه الصفة من المقابلة منذ الستينات (1967-1998). وتسعى المؤسسات الكبيرة إلى هذا النوع لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

- التقليل من استثماراتها أي الاقتصاد في كل من راس المال و اليد العاملة.
- الاستفادة من الأجور المنخفضة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التكنولوجيا المتخصصة التي قد تتمتع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاحتفاظ باليد العاملة الأكثر كفاءة وترك تكاليف تدريب العمالة الغير مهرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة." (9)
- "وتستفيد في المقابل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار العقود الباطنية من:
- تصريف المنتجات كون أن المؤسسات الكبيرة تضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شراء منتجاتها.
- تلعب المؤسسات الكبيرة دور الوافي من الأزمات التي يمكن أن تصادف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من خبرة المؤسسات الكبيرة في المجالات التقنية والتكنولوجية، ذلك أن المؤسسات الكبيرة تسعى دائما إلى ضمان جودة منتجاتها". (10)





تجربة ولاية سوق أهراس

ثانيا: تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

1) تعريف التأهيل:

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDU سنة 1995 التأهيل بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل إندماجها ضمن الإقتصاد الدولي الجديد و التكيف مع مختلف التغيرات. كما يعرف أيضا على انه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موضع المؤسسة في إطار الإقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي و مالي على المستوى الدولي. (11)

تعتبر عملية التأهيل بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى آخر يتميز بالكفاءة و المردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية و الخارجية للمؤسسة و ذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي و لكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم. (12)

2) البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

برنامج التأهيل الصناعي:

يسعى برنامج التأهيل الصناعي إلى دعم و مرافقة المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة لترقية التنافسية الصناعية و ذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية و تهيئة المحيط المباشر لها بتكليف جميع مكوناته (من أنشطة مالية، و مصرفية، إدارية، جبائية، اجتماعية...).

تم تطبيق البرنامج من خلال 3 عمليات للدعم التقني إلى 50 مؤسسة عمومية و خاصة و قد انطلق البرنامج سنة 2000 من طرف وزارة الصناعة و الهيكلة.

و لتطبيق و متابعة البرنامج تم تأسيس لجنة وطنية للتنافسية الصناعية التي يرأسها الوزير المكلف بالقطاع الصناعي و تتكون من الأعضاء الممثلين لمختلف القطاعات الأخرى. أما فيما يتعلق بالجانب المالي فلقد تم إنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتمويل مخططات تأهيل وفق الصيغ المنصوص عليها و يضع البرنامج الشروط التالية للاستفادة من التأهيل: (13) - أن تكون المؤسسة جزائرية.





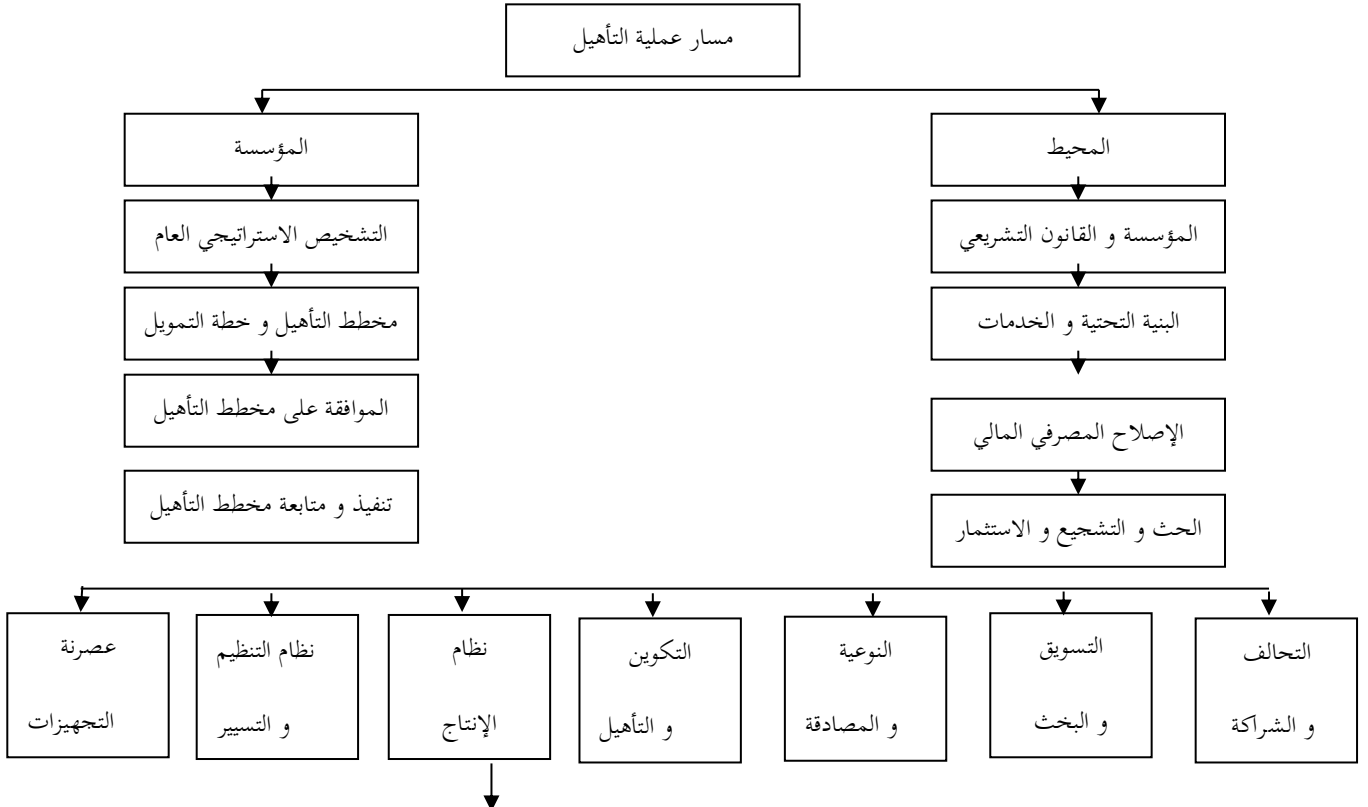
إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



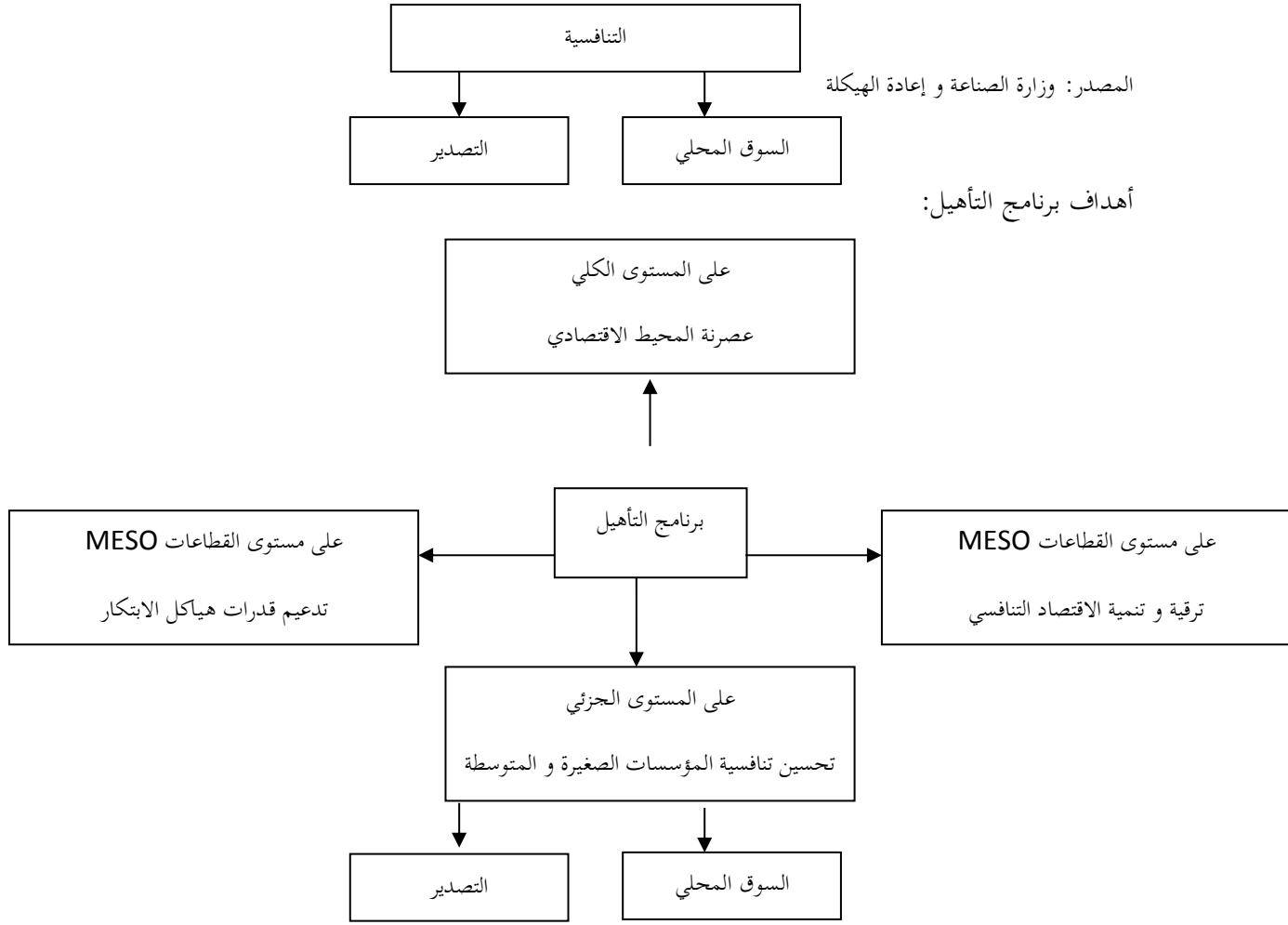
تجربة ولاية سوق أهراس

- أن تنتمي إلى قطاع الانتاج الصناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة.
 - أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري.
 - أن تشغل على الأقل 20 عاملا بصفة دائمة.
 - تحقق نتيجة استغلال موجبة.
 - أنها تمارس نشاطها منذ ثلاثة سنوات على الأقل.
- يمكن التعبير عن برنامج التأهيل في الشكل التالي:

برنامج التأهيل



تجربة ولاية سوق أهراس



المصدر: وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة

يتضح أن أهداف البرنامج تكون على ثلاث مستويات: (14)

- المستوى الكلي: و هي الأهداف التي تسهر السلطات الاقتصادية على تنفيذها لوضع الآليات الأساسية التي تخلق المناخ المناسب لعمل المؤسسة الاقتصادية.
 - على المستوى القطاعي: يهدف البرنامج في هذا الإطار إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها و إمكانياتها و تدعيمها لغرض تدعيم المؤسسة.
 - على المستوى الجزئي: يكون برنامج هدف التأهيل هو اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تحسن تنافسية المؤسسة من خلال حصر النقائص و الصعوبات التي تواجهها و معالجتها.
- تطلب البحث عن المعالجة الدقيقة لمشكلات هذه المؤسسات إعداد برنامج للتأهيل يتكامل مع البرامج القطاعية للوزارات و الهيئات الأخرى المكلفة بترقية المنظومة المؤسسية الاقتصادية و هو برنامج ممول من قبل المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار تأهيل الاقتصاديات المحلية للاندماج في المنطقة الحرة الأورومتوسطية. إن



إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



تجربة ولاية سوق أهراس

هذا البرنامج يمتد لفترة 12 سنة يشتمل على مرحلتين هما: مرحلة التكييف و تمتد على مدى 05 سنوات، و مرحلة الضبط و تمتد على مدى 07 سنوات.

و قد تمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في السعي إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محافظتها على مكانتها في السوق الوطنية و الدولية، و ذلك من خلال تحقيق الأهداف المرحلية المتمثلة في:

- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير و الإدارة و الالتزام بالمواصفات و المقاييس الدولية المتعلقة بالتنوعية.
- ضمان استمرار و تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الحفاظ على العمالة الموظفة و التخفيف من البطالة.

و قد تعددت المجالات التطبيقية للبرنامج، لكن يمكن النظر إليها على مستوى المؤسسة أو على مستوى المحيط: فعلى مستوى المؤسسة: يتضمن هذا البرنامج تحديث أنماط التسيير و الإدارة و تحديث وسائل الإنتاج المتقدمة و طرائق الإنتاج المستخدمة، و إتاحة الإعلام الإقتصادي اللازم سواء المتعلق بالقضايا الاقتصادية للمؤسسة أو بالمحيط الخارجي للمؤسسة.

و يشمل التأهيل للمؤسسات و الصناعات التي تمتلك إمكانيات معتبرة تساعد على نمو و اكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية، كما يمتد التأهيل لبعض الجمعيات ذات العلاقة مثل منظمات أوقات العمل... نظرا لدورها في الحوار مع السلطات العمومية و في توصيل المعلومات و التوجيهات إلى المؤسسات.

أما على مستوى المحيط: فتشمل عمليات التأهيل إجراءات التحولات اللازمة على محيط المؤسسة لتكون أكثر استجابة لنموها و تطورها و استمرارها و منها المحيط القانوني و الإداري و التنظيمي ، المحيط العقاري ، المحيط المالي و المصرفي، المحيط الجبائي و شبه الجبائي.

كذلك عملت التجربة الجزائرية على تعدد الهياكل المكلفة بتنفيذ هذا البرنامج حيث تم تطبيقه بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها: (15)

- الصندوق الوطني للتأهيل : الذي يتشكل من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ممثلي غرف التجارة والصناعة و الحرف الفلاحية و أرباب العمل و النقابات و يكون تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يتكلف هذا الصندوق بمهام وضع السياسة العامة لتأهيل المؤسسات، تسيير الإعانات المقدمة في إطار اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، تقديم الإعانات المتعلقة بالتأهيل على ضوء قرارات التأهيل الصادرة عن اللجان الجهوية للقيادة، الإشراف و المتابعة لأنشطة و أعمال اللجان الجهوية و المشاركة في تمويل عمليات التأهيل التكنولوجي.





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



تجربة ولاية سوق أهراس

- اللجان الجهوية للقيادة: هي هيئات تقنية تتكون من خبراء و متخصصين لهم القدرة الفنية و المهنية التي تمكنهم من اتخاذ قرار التأهيل. و تقوم بمهام مساعدة المؤسسات في مجال إعداد مخططات التأهيل و تحديد أفضل طرق التمويل و تقديم قرارات التأهيل و تتكون اللجان الجهوية للقيادة من مكتب التسهيلات و التدعيم و مكتب التأهيل و تتوزع اللجان الجهوية للقيادة على عشر مناطق جهوية تضم جميع الولايات.





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



تجربة ولاية سوق أهراس

ثالثا: تجربة ولاية سوق اهراس:

1) تقديم موجز عن الولاية:

ولاية سوق اهراس تقع في الشمال الشرقي للجزائر بمساحة 4359.65 كم² تتكون من 26 بلدية و 10 دوائر، أما جغرافيا فهي تنقسم إلى المناطق التالية:

الشمال الشرقي: منطقة جبلية غنية بالثروات الغابية.

الجنوب الشرقي: منطقة فلاحية.

الجنوب: منطقة هضاب عليا.

بالنسبة لمناخ الولاية نسجل من جهة تأثير مناخ البحر الأبيض المتوسط و من جهة الجنوب تأثير المناخ القاري و الصحراوي.

معدل نمو السكان حسب آخر الإحصائيات (2008-1998) ارتفع إلى 1.84 %.

تصنف ولاية سوق اهراس كولاية ذات طابع فلاحى مما يعطى فرص أكبر للاستثمار في الإنتاج النباتى و الحيوانى (الحليب، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الحبوب، و الزيوت الغذائية...).

2) مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سوق اهراس:

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 11 - 19 مؤرخ في 20 صفر عام 1432 الـ وافق 25 يناير سنة 2011 المتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار و مهامها و تنظيمها موضحا المهام الجديدة للمديرية المتمثلة في ضمان و متابعة التدابير القانونية للقياسة و التقييس و الأمن الصناعي ، في ميدان التنافسية الصناعية و الابتكار و في ميدان تطوير النسيج الصناعي و ترقية الاستثمار جمع و نشر المعلومات الخاصة بالنشاطات الصناعية . كما كلفت المديرية بالأمانة العامة للجنة الولاية لترقية الإستثمار و ضبط العقر الصناعي حيث أكد على أن الجمعيات المهنية و المحيط الإقتصادي هما شركاء اقتصاديين فاعلين و لهما دور كبير في بعث التنمية المحلية .

1- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

في مجال تأهيل المؤسسات و بعد اللقاء الجهوي الذي تم بمدينة عنابة يوم 2011/03/02 تم التأكيد على حتمية الإنخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما أن الدولة خصصت 385 مليار دينار لتأهيل 20.000 مؤسسة جزائرية خلال برنامج 2010-2011 .

حيث تم الاتفاق على عقد دورات للمؤسسات ما بين (05 - 10) مؤسسات شهريا لشرح البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيعهم على الانخراط و استفادة مؤسسات الولاية من الدعم المالي المخصص لعدة عمليات تأهيلية.

2- قدرات الاستثمار :





تجربة ولاية سوق أهراس

تم الاتفاق على أن الاستثمار في الولاية يغلب عليه الطابع الفلاحي و الرعوي دون نسيان الجوانب الاقتصادية الأخرى التي يمكن تسميتها ، كما أن إنشاء مصنع الفوسفات المرتقب بالناحية الجنوبية يمكن من ترقية و تطوير المناولة . إن هناك ضرورة إنشاء منطقة صناعية جديدة و مناطق النشاطات التجارية لتوفير العقار الصناعي كما أوضح السيد مدير أن هناك فرصة لإستقطاب الإستثمارات في الصناعات الغذائية لأن المنطقة مؤهلة (منطقة سهلية منتجة للحبوب) و أكد الجميع على ضرورة مراجعة المخططات البلدية للتهيئة العمرانية من أجل تسجيل انشاء مناطق للنشاطات التجارية حتى يتسنى توجيه الاستثمارات و إنشاء نسيج صناعي يتماشى و القدرات الاستثمارية التي تزخر بها الولاية و الموضحة كما يلي:

● القطاع الفلاحي :

- توسيع مساحة السقي لزيادة إنتاج الحبوب في المنطقة الجنوبية الغربية :سافل الويدان أم العظام ، تارقلت و زواي
- توسيع مساحة السقي لزيادة إنتاج الخضر و الفواكه : زواي و بئر بوحوش
- الثروة الحيوانية:

إنتاج اللحوم الحمراء و البيضاء

إنتاج الحليب و مشتقاته

تربية الحيوانات و الطيور

● القطاع الغابي :

- جدور النباتات لإنتاج الغليون عين الزانة
- تقطير النباتات الصيدلانية الغابية
- استغلال المنتجات الموسمية الغابية منها الرغويات و الفطريات

● قطاع الموارد المائية:

- استغلال بعض المنابع المائية الصالحة للشرب

● قطاع الصناعة و المناجم:

- استغلال المناجم سواء كانت سطحية او داخلية
- ترقية المناولة مع النسيج الصناعي الموجود بالولاية

● القطاع السياحي:

- السياحة الجبلية
- السياحة الثقافية الأثرية
- السياحة المناخية
- السياحة الحموية

3- دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



تجربة ولاية سوق أهراس

- فتح المجال للقروض الإيجارية لتدعيم المؤسسات لاقتناء وسائل الإنتاج
- تفعيل دور الإدارة و المرافقة .
- تسهيل الحصول على القروض البنكية
- الإستفادة صندوق ضمان القروض للاستثمار من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لحاملي المشاريع

العراقيل التي يمكن أن تقف أمام الاستثمار تتمثل في نقطتين أساسيتين:

• نقص العقار الصناعي

• مدة تمويل المشاريع من طرف البنوك

على هذا تم الاتفاق على إعداد ملفات الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل و تحضير لقاء جهوي بسوق أهراس لتوضيح العملية و تشجيع المستثمرين الخواص للانخراط .

3: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الفروع و مناصب الشغل في ولاية سوق اهراس:

قطاع النشاط	الفروع	عدد م ص م حسب الفروع	عدد مناصب الشغل حسب الفروع
الخدمات	- النقل	799	2697
	- التجارة	356	1068
	- الفنادق و الإطعام	10	26
	- خدمات المؤسسات	02	04
	- مؤسسات مالية		
	- أعمال عقارية		
	- خدمات للمرافق الجماعية	76	250
المجموع 01		1243	4045
البناء و الأشغال العمومية	- البناء و الأشغال العمومية	1820	6600
المجموع 02		1820	6600





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



تجربة ولاية سوق أهراس

220	40	- المناجم و المحاجر	الصناعة
453	319	- مواد البناء	
31	02	- كيمياء - مطاط - بلاستيك	
926	510	- الصناعة الغذائية	
109	02	- صناعة النسيج و الخياطة	
13	01	- صناعة الجلد	
58	01	- صناعة الخشب - الفلين - الورق	
120	01	- صناعة مختلفة	
1930	876	المجموع 03	
120	06	- الفلاحة و الصيد البحري	الفلاحة و الصيد البحري
120	06	المجموع 04	
12695	3945	المجموع للعام	

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سوق اهراس (إحصائيات حتى 2009/12/31)

توزيع المؤسسات الخاصة (الأشخاص الطبيعيين):

عدد المؤسسات (أشخاص طبيعية)	الفروع	قطاع النشاط
292		قطاع الصحة
64		قطاع العدل
7801		النشاطات الزراعية
5429	- التجارة	قطاعات أخرى
1834	- النقل	
02	- مؤسسات مالية	
02	- أعمال عقارية	
15424		المجموع للعام

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سوق اهراس

إحصاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2004 إلى 2010 بولاية سوق اهراس:

السنوات	العدد الإجمالي للمؤسسات	عدد المؤسسات المنشأة	النسبة المئوية %
2004	2693		
2005	2798	105	3.9





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



تجربة ولاية سوق أهراس

5.8	162	2960	2006
10.5	310	3270	2007
9.0	295	3565	2008
8.7	311	3876	2009
7.6	1183		2010

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سوق اهراس

بلغ مجموع المؤسسات النشطة في إقليم الولاية 2693 مؤسسة صغيرة و متوسطة في نهاية سنة 2004، و إلى غاية

2009 أنشئت 1183 و قد بلغ معدل النمو تقريبا 7,6% و هذا راجعاً:

- الإجراءات الجديدة التابعة لهياكل دعم التشغيل بمختلف أنواعها.
- التسهيلات الإدارية.
- العمليات التحسيسية التي قامت بها المديرية مع مختلف هياكل التشغيل.

إحصاء الحرفيين من 2004 إلى غاية 2009/12/31:

صناعة تقليدية للخدمات		صناعة تقليدية للإنتاج		صناعة تقليدية فنية		
النسبة المئوية	العدد الحقيقي	النسبة المئوية	العدد الحقيقي	النسبة المئوية	العدد الحقيقي	
	441		337		74	2004
0.107	47	0.125	42	0.216	16	2005
0.141	69	0.087	33	0.189	17	2006
0.122	68	0.073	30	0.075	8	2007
0.114	71	0.090	40	0.174	20	2008
0.112	78	0.120	58	0.141	19	2009
0.119	774	0.099	540	0.159	154	

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سوق اهراس

فيما يتعلق بإحصائيات الحرفيين نلاحظ أعلى نسبة للتسجيل في سجل الصناعات التقليدية و الحرف هي سنة 2006 و هي السنة التي عرفت تفعيل ترقية نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف في الوسط الريفي إلا أن المنشور الوزاري المشترك رقم 20 المؤرخ في 08/02/2004 قد جمد ثم بقي مستوى التسجيل في السنتين الأخيرتين محافظاً على نفس النسبة تقريبا و قد بلغ معدل التسجيل 11.9% خلال كل سنة و هو ما يعادل 110 حرفي كل سنة أي 220 منصب شغل كل سنة إذا نظرنا أن كل حرفي يشغل معه شخص ثان. و قد بلغ التعداد العام للحرفيين 1468 إلى غاية 2009/12/31. التحقيقات الميدانية و الإحصائية:

إنشاء المجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سوق اهراس في سنة 2005 و إحصاء في سنة 2006 للجمعيات المهنية النشطة في إقليم الولاية.

سنة 2007:





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



تجربة ولاية سوق أهراس

- إنجاز إحصاء عام حول المؤسسات النشطة في قطاع البناء، الأشغال العمومية و الري و تحويل المعلومات المتحصل عليها إلى الوزارة الوصية.

- إنجاز إحصاء عام حول المؤسسات النشطة في قطاع مواد البناء و شملت 26 بلدية و التي دامت أكثر من أربعة أشهر و تركز أساسا على النجارة 44%، الحدادة و الصناعات التقليدية 32% بمجموع 76% و الباقي مختلف النشاطات.

تنافسية المؤسسات:

قامت مصالح المديرية بعملية سبر الآراء حول تنافسية المؤسسات حيث مست العملية 12 مؤسسة في أشغال البناء و الري و الأشغال العمومية، 03 مؤسسات في الصناعة الغذائية. المناطق الصناعية و مناطق النشاطات التجارية:

قامت مصالح المديرية في سنة 2007 بجمع المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة النشطة في المنطقة الصناعية و مناطق النشاطات التجارية و يم إحصاء 52 مؤسسة نشطة في تلك الفترة. الشراكة الجزائرية الإيطالية 2007:

قامت المديرية بعملية تحسيسية لمجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الجمعيات المهنية حول هذه الشراكة و استلمت 06 بطاقات تقنية للمؤسسات و 07 بطاقات لمشاريع جديدة. سنة 2008:

إنجاز إحصاء عام حول المؤسسات النشطة في قطاع الصناعة الغذائية، و إحصاء عام حول المحلات التجارية التي تبيع منتجات الصناعة التقليدية الفنية المستوردة. سنة 2009:

إنجاز التحقيق الميداني الخاص بالدراسة الظرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لثمان (08) مؤسسات و تحويل لثمانية (08) بطاقات متابعة و ثلاث (03) استثمارات إلى رئيس المشروع (ECOTECHNICS).

- توزيع الإعلان المتضمن المسابقة الوطنية للإبتكار (لسنة 2009) و استمارة الترشيح للمسابقة و دليل التسجيل إلى 26 بلدية، 39 مؤسسة و وكالات الدعم (CNAC ,L'ANSEJ et L'ANGEM).

اللجنة الولائية للمساعدة على ترقية الاستثمار و ضبط العقار:

عينت المديرية كعضو ضمن هذه اللجنة في سنة 2006 و قد بادرت منذ نشأتها في سنة 2005 إلى إعلام حاملي المشاريع بهيكل الدعم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة ما يتعلق بجانب التركيبة المالية للمشاريع.

السنوات	عدد المشاريع	الموافقة عليها	المرفوضة	المؤجلة
---------	--------------	----------------	----------	---------





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



تجربة ولاية سوق أهراس

				2005
				2006
				2007
				2008
				2009
				2010
14	48	40	104	

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سوق اهراس

أغلبية المشاريع المطلوبة خارج مجال اختصاص اللجنة و نسبة قبول المشاريع 39% لم يتحقق أي واحد منها رغم أن اللجنة منحت الموافقة لـ 40 مشروع و أغلب النشاطات في:

- وحدات إنتاج مواد البناء.
- وحدات إنتاج أعلاف الأغنام.
- خدماتية و فندقية.
- المياه و التغليف.

أما موقع هاته المشاريع في البلديات التالية: سدراتة، سوق أهراس، مداوروش، تاورة، و أم العظام.

برنامج ميذا لدعم تأهيل المؤسسات الجزائرية:

هذا البرنامج ممول بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي و هو يعمل على تقوية قدرات التسيير و تحسين تنافسية المؤسسة، حيث تمول المؤسسة 20 % من عمليات التأهيل كما يمكنها أن تستفيد من تسهيل عملية التمويل لضمانات قروض الإستثمار و المساعدة على إعداد مخطط الأعمال للمؤسسة.

استفادت 08 مؤسسات نشطة بإقليم الولاية من 08 عمليات للتشخيص و 33 عملية من برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى غاية 2008/12/31.

عدد عمليات التأهيل	تشخيص عام (العدد)	تشخيص أولي (العدد)	قطاع النشاط	المؤسسة
02	01	01	الصناعة الغذائية	SNC ملبنة حمادة (سوق اهراس)
05	01	01	صناعة الزجاج	SARL زجاج الشرق (سوق اهراس)
02	01	01	الصناعة الغذائية	SARL مطاحن بلغيث الكبرى (مداوروش)
02	01	01	الصناعة الغذائية	EURL مطحنة الهلال (سوق اهراس)
01	01	01	مواد البناء	SNC شركة الأمل (سوق اهراس)
02	01	01	صناعة حديدية	SARL ماسيل للبناء (سدراتة)
02	01	01	صناعة بلاستيكية	SARL القلم (سوق اهراس)





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



تجربة ولاية سوق أهراس

01	01	01	صناعة بلاستيكية	أليكو (سدراة)
17	08	08		المجموع

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPME):

جاء البرنامج لأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية إلا أنه يواجه تحديات و رهانات كبيرة لهشاشة التركيبة الداخلية و تواجه صعوبات كثيرة منها:

- النقص في التحكم في أنماط التسيير الحديثة.
- نقص معرفة السوق.
- ضعف اللجوء إلى الخبرة و الاستشارة.
- التسيير ذا النمط العائلي.
- غياب الثقافة المقاولاتية.

الشريحة المستهدفة:

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- المحيط القريب من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- هياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الميزانية: 01 مليار دينار جزائري سنويا.

مصدر التمويل: ميزانية الدولة: الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (حساب التخصيص رقم

124-302).

وسائل التنفيذ:

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPME)

المتابعة و التقييم: المصالح المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية: استفادت خمس (05) مؤسسات انخرطت في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما أن هناك مؤسستين (ملبنة حمادة و مؤسسة حمار نبيل) استفادتتا من وساطة مالية، و تحويل ملفين لطلب التأهيل للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الرقم	المؤسسة	التشخيص الأولي/التشخيص	عمليات التأهيل
01	زاما للسياحة	تمت العملية	تحسين القدرات التجارية (مستمرة)
02	مؤسسة ورتي	تمت العملية	
03	مؤسسة بوغالم	تمت العملية	
04	مؤسسة بوبكر	تمت العملية	





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



تجربة ولاية سوق أهراس

05	مؤسسة غاوي	تمت العملية
----	------------	-------------

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سوق اهراس

برنامج ميدا 2 لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هذا البرنامج خاص بالتحكم في تكنولوجيا الاتصال و الإعلام و هو ممول بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي و يهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين القدرات للحصول على الحصة السوقية. و في هذا الإطار يمكن للمؤسسة الجزائرية أن تحصل على خبرة في المجالات التالية:

- استراتيجية التنمية
- التنظيم، تسيير الإنتاج، و الابتكار التكنولوجي.
- الأنظمة الإعلامية.
- تطوير التجارة.
- الإستراتيجية التنافسية و الشراكة التقنية و التجارية.

حيث تم توزيع 09 استثمارات و برنامج الدعم PME 2 على المؤسسات التي تتوفر فيها شروط الانخراط و ملئ 03 استثمارات و إرسالها.

الرقم	اسم المؤسسة	التشخيص الأولي/التشخيص
01	EURL مطحنة الهلال (سوق اهراس)	تمت العملية
02	SARL مطاحن بلغيث الكبرى (مداوروش)	تمت العملية
03	مطحنة مروى سنابل (سدراة)	

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سوق اهراس





التوصيات:

تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها يجب أن يكون في إطار عام من خلال تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني وإعادة هيكلمته بحيث يكون للمؤسسات الاقتصادية عموما دور فعال في تحقيق ذلك، والاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة كعامل للتنمية ورفع مستوى التشغيل و تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني. ولتحقيق ذلك نحن مطالبون ببذل جهود معتبرة لتطهير وتهيئة المحيط الاستثماري الوطني بالاعتماد على:

1- في مجال التمويل:

أ- تطوير النظام المصرفي:

- يجب أن يتدخل النظام المصرفي أكثر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:
- استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاية الضمانات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطبيق سياسة لا مركزية القروض ورفع سقف القروض المسموح به للبنوك على مستوى فروعها و وكالاتها ، و المعالجة السريعة والفعالة لملفات القروض المقدمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إقامة شبكات اتصال آلية بين البنوك من اجل توفير الخدمات لإنجاز المعاملات بأقل وقت ممكن بين المتعاملين الذين يتعاملون مع بنوك مختلفة.
- تعاون البنوك على تقديم القروض لهذه المؤسسات حتى لا يتعرض بنك معين فقط للمخاطر عن طريق إقامة محفظة مالية مشتركة لتمويل هذه المؤسسات.





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



تجربة ولاية سوق أهراس

- تكييف أسعار الفائدة المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب خصوصية كل مؤسسة.
- ب-تشجيع إنشاء شركات رأس المال المخاطر وصناديق الضمان.
- ج-تشجيع إنشاء مؤسسات متخصصة في التمويل التأجيري.
- د-العمل على جلب فرص شراكة أكبر لتمويل هذه المؤسسات خاصة في إطار برنامج الشراكة الارومتوسطية.
- ه-إنشاء وكالة للتنسيق والمراقبة تهتم بالإحاطة بالاحتياجات التمويلية الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن اعتبارها كفضاء وسيط بين الدولة والأعوان الاقتصاديين كما هو الحال بالنسبة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي .FNRDA

2- الإدارة:

- معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بتطبيقها لطرق تسيير تقليدية، لذا حتى تتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي عليها أن تعمل على تطوير هذه الطرق وتوفير المحيط المناسب لها من خلال:
- إقامة هيئة أو منظمة تسهر على قيادة نظام تكويني وتأهيل لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكنهم من التحكم في أدوات التسيير الحديثة ومواجهة متغيرات المحيط.
- دعم المشاركة بين المنظمات الوطنية والأجنبية بغرض جلب الخبرة والتقنية والأموال في نفس الوقت.
- دعم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة متخصصة في عملية التأهيل.
- إيجاد ووضع آليات تعمل على ربط وتمتين العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث وكذا تطوير المقاولات الباطنية بينها وبين المؤسسات الكبيرة سواء الأجنبية أو الوطنية.
- إنشاء منطقة صناعية و مناطق النشاطات التجارية جديدة بولاية سوق أهراس.
- تحويل قرارات التمويل لا مركزيا مهما كان مبلغ القرض.
- خفيض حجم الملفات الإدارية مع ضبط دفتر الأعباء.





المراجع

- 1- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2001.
- 2- اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003، ص4.
- 3- عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واساليب تطوير قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط الجزائر، 8-9 افريل، 2002، ص4
- 4- عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، مجمع الاعمال، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 8-9 افريل 2002، ص143.
- 5- اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، مرجع سابق، ص 5.
- 6 - Jean CHATAIN, Roger GAUDON, petit et moyenne entreprise, l'heur du choix, Edition sociales, 1995, P106.
- 7- ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاديات السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، ص59.
- 8- عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 25.
- 9- Jean CHATAIN, Roger GAUDON, op cit P106.
- 10- منصور بن عمارة، المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003، ص5.
- 11- عبد اللطيف بلغرسة، اثار السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 1، 2001، ص 147.
- 12- قوريش نصيرة، البات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17 و 18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص22.
- 13- المرسوم التنفيذي رقم 2000، المؤرخ في 2000/07/16.
- 14- معطى الله خير الدين، كواحلية يمينية، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17 و 18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 5.
- 15- فرحي محمد، صالح سلمى، المشاكل و التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17 و 18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 9.

